



اسم المقال: التنوع والسلم الاهلي في الاطر الديمقراطية الشبكات والمؤسسات

اسم الكاتب: أ.م.د. منتصر مجید حميد

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/302>

تاريخ الاسترداد: 2025/04/19 21:40 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنط.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political – يرجى التواصل على [info@political-encyclopedia.org](mailto:info@political-encyclopedia.org)

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

<https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسية جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً  
شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.





## التنوع والسلم الاهلي في الاطر الديمقراطيه

### الشبكات والمؤسسات

(٦) د. منتصر عجير عمير

#### الملخص

تعد ظاهرة التنويع الاجتماعي غير المتجانس أحدى التحديات التي تواجه المجتمعات الديمقراطية أو التي تمر بمرحلة الانتقال الديمقراطي ، مما يهدد الاستقرار والسلم الاهلي ، ويفجر الصراعات الإثنية ، وبالرغم من كون التنويع ظاهرة طبيعية تكاد لا يخلو منها مجتمع أو دولة في العالم ، الا ان التماسك الاجتماعي في الاطر الديمقراطية يتطلب أن تكون القيم الديمقراطية جزءا من أسس المجتمع السياسي ، ما يقتضي أن لا تقتصر الديمقراطية على الشروط الاجرامية كالانتخابات مثلا ، إنما المؤسسة الشاملة لمبادئ الديمقراطية ، والإحساس بالانتماء للمجتمع مما يضفي الشرعية على النظام السياسي كتعبير عن هذا المجتمع ، ويعزز الانسجام والسلم الاهلي الأكثر استقرارا ، في هذا الاطار أنصرف البحث الى دراسة القيم والروابط المنتجة للمعايير والمؤشرات المعززة لحالة التجانس والتماسك على صعيد الجماعات والفاعلين ، لبناء القدرة على متابعة الاهداف الجماعية عن طريق التعاون المشترك ، وتجميع الموارد ، والحد من التكاليف ، من خلال الشبكات ، وقواعد السلوك ، والثقة المتضمنة في الروابط الاجتماعية (المؤسسة أو شبيه المؤسسة) .

#### مقدمة :-

أن التنويع الاجتماعي<sup>(\*)</sup> بمعنى ما قد لا يتحدى فقط وجود الإحساس بالانتماء للمجتمع السياسي، ولكن أيضا تقاسم قيم ديمقراطية محددة مثل التسامح وقبول حكم الأغلبية التي لا تتمكن من سلام "بارد" فقط ، ولكن سلم اهلي أكثر استقرارا ،

---

<sup>(\*)</sup>أستاذ مساعد - فرع النظم السياسية / كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد.



ذلك أن غياب العنف هو أساس أي سلام مجتمعي، الا أنه على المدى الطويل يبقى قائما على أساس هشة ما لم يتم إقامة أعضاء المجتمع السياسي بتطوير موقف وسلوكيات معينة مثل الرغبة بالتعاون السياسي، وكذلك الاعتراف المتبادل بالحقوق على قدم المساواة، من أجل تسلیط الضوء على هذه الضرورة خاصة في سياقات متعددة الأثنیات يمكن الاهتمام على هذا النموذج الأكثر الحاجة من مطالب السلم الاهلي. عليه فمن الضروري البحث عن أنواع الروابط المساهمة في دعم السلم الاهلي والديمقراطية في المجتمعات المنقسمة أثنيا، واستكمالا، البحث عن الروابط التي من المرجح أن تضر السلم والديمقراطية، وهذا ما يتضمن التركيز على الجوانب المعيارية للديمقراطية، مثل الشفقة، والتسامح، التعاون، لذا سنتناول اولا دور تلك الاطر المعيارية في سياق الابعاد ذات الصلة، ثم نتطرق علاقتها بالتنوع والانقسامات الإثنية في إطار النظم الديمقراطية وعملية الانتقال أو الدمقراطية، وأنعكاسات ذلك على التنوع والسلم الاهلي.

#### توطئة :-

يواجه عالم اليوم مسارا متصاعدا نحو التعددية والتنوع ، حيث بلغ عدد سكان العالم (٧,٥) مليار شخص حتى ديسمبر ٢٠١٦ وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة<sup>١</sup> ، تنتهي هذه المليارات من البشر إلى حوالي ستة آلاف جماعة إثنية – لغوية (ethnolinguistic– group)<sup>٢</sup> مختلفة وفقاً لعدد من الباحثين<sup>٣</sup> ، يتوزعون على (١٩٥) دولة تقريباً<sup>٤</sup> ، أي أن عدد الجماعات يفوق عدد الدول في العالم ، في ضوء هذه المعطيات نجد من النادر أن تحتضن دولة لقومية أو ديانة واحدة ، اذ تتألف الدول من شعوب تتشتت لأعراق وجماعات وديانات متنوعة ، وعلى هذا فالتنوع هو الوضع الطبيعي أو الخاصية الغالبة للمجتمعات الإنسانية ، إذ إن ٧٠٪ من دول العالم لا تزيد نسبة أكبر جماعاتها الإثنية عن ٦٥٪ من السكان، في حين أن الدول التي تشكل جماعاتها الإثنية ٩٠٪ من السكان لا تزيد نسبتها عن ١٨٪ من دول العالم<sup>٤</sup>.



ورغم أت التسوع ظاهرة طبيعية ، الا أن ظاهرة عدم التجانس أو التسوع غير المتتجانس أدى الى أن تشهد دول العالم المزيد من الانقسامات والتوترات والصراعات على اسس اثنية وعرقية ، مما يضعف ويهدد السلم والتماسك الاجتماعي ، ويقوض الانظمة وأطر الانتقال الديمقراطي التي تزايدت بعد الموجة الثالثة للديمقراطية ، الامر الذي يطرح قضيابا التسوع والتماسك الاجتماعي والسلم الاهلي على صعيدي السياسات والحياة المدنية للدول .

أن النظريات المعيارية على حد سواء، الليبرالية والتواافقية، لا تضع عادة الكثير من الوزن على تأثير المواطنين في النتائج النهائية ، السلم الاهلي أو الصراع العرقي ، أنها ترکز أساساً على المؤسسات والحقوق العامة من جهة ، وعلى الحلول الوسط للنخب من جهة أخرى ، مما يقلل الاهتمام بمساهمة المجتمع المدني في صنع النتيجة النهائية ، فضلا عن ذلك ، فإن التركيز يقتصر على تأثير المؤسسات السياسية على استقرار الديمقراطية بمعنى غياب العنف ، أي أنها لا تتضمن مفاهيم أكثر دقة ومعياريا وأكثر إلحاحا في استمرار وجود المجتمع السياسي °.

### القيم والروابط المنتجة للديمقراطية والسلم الاهلي: رأس المال الاجتماعي

بعد رأس المال الاجتماعي بمثابة مقياس للتماسك الاجتماعي، وأحد مؤشرات "الشروة" العامة للمجتمع (جنبًا إلى جنب مع الموارد المالية والبشرية والطبيعية ورؤوس الأموال المادية)، و يعرف البنك الدولي رأس المال الاجتماعي بأنه "المؤسسات والعلاقات والقواعد التي تحدد شكل ونوعية وكمية التفاعلات الاجتماعية للمجتمع. (...)"، رأس المال الاجتماعي ليس فقط مجموع المؤسسات التي تدعم المجتمع - هو الغراء الذي يربط بين بعضهم البعض "⁶.

في هذا الاتجاه فإن رأس المال الاجتماعي يشير إلى جانب الهيكل الاجتماعي التي تسهل العمل الجماعي بشكل رئيسي من خلال تطبيع سلوك الفاعلين اجتماعيا في السلوك التعاوني ، ويفصل بوتيرة بين ثلاثة عناصر لرأس المال الاجتماعي هي :



الشبكات ، و المعايير/قواعد السلوك، والثقة، وكلها تساعد على حل مشاكل العمل الجماعي<sup>٧</sup>.

يفهم رأس المال الاجتماعي على المستوى الفردي بوصفه "الموارد المتضمنة في البنية الاجتماعية التي يتم الوصول إليها و / أو تعبيتها في إجراءات قصدية"، ويتأثر هذا النوع من رأس المال العلائقى بمدى وموارد شبكة الفرد فضلا عن طبيعة العلاقات التي تتطوّي عليها، أما على مستوى الجماعة ، فإن رأس المال الاجتماعي يعني القدرة على متابعة الأهداف الجماعية عن طريق التعاون، وتجميل الموارد، والحد من تكاليف المعاملات، مما يشكل نظام راس المال الاجتماعي، ألا انه يمكن أن نميز بين البنية والمحظى على كلا المستويين، حيث يشمل العنصر الهيكلي شبكة الفاعل أو الجماعة ، وهي شبكة العلاقات والروابط الاجتماعية (الممّاسة أو شبه الممّاسة)، أما فيما يتعلق بالمحظى، فهناك الثقة الشخصية-البنية/ بين الاشخاص (Interpersonal)، والثقة العامة/المعمرة، فضلا عن تأسيس المعايير الاجتماعية الايجابية (pro-social norms)، مثل التبادلية (reciprocity)، والتسامح على المستوى الفردي، وعلى مستوى النظام، والتعبير الجماعي في شكل الولاء، والثقة واسعة النطاق في المجتمع ، و التبادلية ، و التسامح ، هذه المعايير الاجتماعية الايجابية هي العمود الفقري للمجتمع الديمقراطي، الذي يتظر أعضاءه لبعضهم البعض على أنهم احرار ومتساوين .<sup>8</sup>

بناء على (الكسيس دي توكتيل) و (جون ستيفارت ميل) يفترض أن يتم الغنور على مصادر الثقة داخل الجمعيات الطوعية في المجتمع المدني ، وتعتبر هذه الشبكات ومعاييرها وممارساتها للتعاون كأساس للمنظمات رسمية مثل الأحزاب السياسية التي تقوم بتجميل تفضيلات الأفراد، وبما أن هذه الجمعيات بطبيعتها تتنظم على العمل المشترك / التعاوني، فمن المفترض أن المشاركة المدنية تعلم الأفراد على التعاون، على ثقة بالآخرين، حتى لو أنهم لا يعرفونهم، وتطوير احترام الذات ، فضلا عن القدرات السياسية ، والمواقف الالازمة للمشاركة في الساحة الديمقراطية .<sup>9</sup>



أن هناك العديد من الأدلة التجريبية على نطاق واسع لهذه التوقعات ، لاسيما في العلاقة بين الجمعيات والديمقراطية في بحوث الثقافة السياسية ، فقد أكشـف (الموند) و (فيريا) مستوى أعلى - بشكل واضح - من الثقة بين الأشخاص في اثنين من الديمقراطيات التقليدية الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ، اللتان تميزان بنظام فعال للمنظمات الوسيطة/ هيئات الوساطة ، أعلى مما كانت عليه في ألمانيا وإيطاليا حيث مدى القدرات والطابع الوظيفي للجمعيات المدنية أضعفـت إلى حد كبير من قبل الهياكل السلطوية في مراحل سابقة<sup>١٠</sup> ، على سبيل المثال ، درست باكستون رأس المال الاجتماعي في جميع أنحاء العالم ، ووـجـدت في الواقع علاقة إيجـابـية بين رأس المال الاجتماعي وتـكـوـين واستمرار المؤسسات الديمـقـراـطـية السـلـيمـة ، ومع ذلك ، فإن باكستـون تـشـدـدـ على أن هذه العلاقة مـتـبـادـلـة لأن الـديـمـقـراـطـية أـيـضاـ تـؤـثـرـ كذلك بشكل كبير على مـكونـاتـ رأسـ المـالـ الـاجـتمـاعـيـ ، تحـديـداـ الجـمعـيـاتـ والـثـقـةـ ، وهـكـذاـ تـدارـ العـلـاقـةـ فيـ كـلاـ الـاتـجـاهـينـ ، عـلـاوـةـ عـلـىـ ذـلـكـ هـنـاكـ تـحـذـيرـ يـجـبـ أنـ يـشارـ إـلـيـهـ ، فـعـنـدـماـ يـصـبـحـ الحـمـاسـ عامـ جـداـ لـلـجـمعـيـاتـ فـأـنـ مـدـىـ الثـقـةـ فـيـ الـمـجـتمـعـ هوـ عـاـمـلـ مـهمـ فـيـ السـيـاقـ، فـإـذـاـ كـانـ هـنـاكـ القـلـيلـ فـقـطـ مـنـ الثـقـةـ الـعـامـةـ فـأـنـ زـيـادـةـ الـعـضـوـيـةـ فـيـ الـجـمعـيـاتـ لـهـاـ تـأـثـيرـ سـلـبيـ عـلـىـ الـدـيمـقـراـطـيـةـ، عـكـسـ ذـلـكـ وـ فـيـ مـنـاخـ عـامـ مـنـ الثـقـةـ الـمـتـبـادـلـةـ، وـعـنـدـماـ تـسـودـ الثـقـةـ بـنـسـبـةـ لـاـ تـقـلـ عـنـ ٥٥ـ%ـ مـنـ السـكـانـ اـجـمـالـاـ ، فـأـنـ قـيـامـ عـدـدـ أـكـبـرـ مـنـ الـجـمعـيـاتـ يـؤـدـيـ إـلـيـ مـزـيدـ مـنـ الـدـيمـقـراـطـيـةـ ، ذـلـكـ أـنـ الـجـمعـيـاتـ فـيـ مـنـاخـ مـنـ عـدـمـ الثـقـةـ يـحـتـمـلـ أـنـ تـكـونـ خـطـرـةـ لـلـدـيمـقـراـطـيـةـ<sup>١١</sup> ، وـهـوـ مـاـ أـكـدـاـ عـلـيـهـ (روـزـ)ـ وـ(ويـلـرـ)ـ فـقـدـ ظـهـرـ لـهـمـاـ فـيـ روـسـياـ بـأـنـ الثـقـةـ وـالـعـضـوـيـةـ فـيـ الـجـمعـيـاتـ لـاـ يـسـيرـانـ جـنـبـاـ إـلـىـ جـنـبـ مـعـ تـقـدـيمـ المـزـيدـ مـنـ الدـعـمـ لـلـقـيـمـ الـدـيمـقـراـطـيـةـ، ذـلـكـ أـنـ لـلـشـبـكـاتـ أـيـضاـ الـقـدـرـةـ عـلـىـ تـعـزيـزـ الدـعـمـ لـأـشـكـالـ النـظـمـ غـيرـ دـيمـقـراـطـيـةـ ، وـهـكـذاـ يـمـكـنـاـ أـنـ نـسـتـنـجـ سـيـاقـ الـارـتـبـاطـ بـيـنـ رـأـسـ الـمـالـ الـاجـتمـاعـيـ وـدـعـمـ الـقـيـمـ الـدـيمـقـراـطـيـةـ<sup>١٢</sup>ـ.

أن الروابط التي ينتجهـاـ رـأـسـ الـمـالـ الـاجـتمـاعـيـ عـلـىـ صـعـيدـ الـجـمعـيـاتـ وـالـشـبـكـاتـ الـاجـتمـاعـيـةـ، وـالـعـلـاقـةـ الـإـيجـابـيـةـ بـيـنـهـاـ وـبـيـنـ الـدـيمـقـراـطـيـةـ وـبـالـتـالـيـ الـاستـقـرارـ وـالـسـلـمـ الـاهـليـ، تمـثـلـ اـفـرـاضـاتـ وـنـتـائـجـ تـنـطـيقـ عـلـىـ طـرـازـ مـنـ الـمـجـتمـعـاتـ وـالـأـنـظـمـةـ الـتـيـ تـسـتـنـدـ



الى بنى متماسكة ومحدثة بقدر او باخر ، الا أن ذلك لا يعني وجود التأثيرات ذاتها على المجتمعات المتعددة الثقافات أو الأعراق لاسيما التي لم تقدم في تحديث بناها او التي تمر بمراحل انتقالية ، لذا أتجه عدد من الباحثين الى دراسة رأس المال الاجتماعي الذي يتم انتاجه داخل المجتمعات الأثنية ، وطبيعة الثقة والتضامن الناتج عن ذلك ، واذا ما كان يقتصر على الجماعة ذاتها ، وبالتالي يضر بالاندماج في المجتمع العام/ الوطني ، وهو ما يمثل تحديا للسلم الاهلي والديمقراطية، ثم تأثير المنظمات والثقافات الفرعية على التكامل السياسي في المجتمع السياسي الديمقراطي.

#### الشبكات والموارد الناظمة للتنوع الاثني

خلصت عدد من الدراسات الهامة الى أن رأس المال الاجتماعي نظرية لا يمكن نقلها بسهولة من الديمقراطيات الراسخة الى مجتمعات غير متجانسة عرقيا لاسيما في المراحل الانتقالية ، هذه المرحلة تؤدي الى إمكانية تحرير الأقليات وكذلك اضطهادهم، من أجل مواجهة تحديات او مبررات مثل تأمين حدود الدولة أو التعامل مع أزمة حدثت بشكل متتابع ، ذلك ان الديمقراطية هي أكثر صعوبة بالنسبة للمجتمعات المتعددة أثنياً إذا لم تتبع المجموعات الأثنية في الأغلب مشروعًا شاملًا لبناء الأمة بأكملها ، أو إذا تم تعبيء الأقليات - بسبب وجود تاريخ من الظلم ضدهم ١٣ - بطريقة تهدد الوحدة الوطنية .

أن طبيعة الروابط بين الجماعات و داخلها يؤثر على مسار علاقاتها و دورها في المجتمع السياسي ، في هذا السياق فإن الطريقة التقليدية للتمييز بين الجمعيات المتجانسة داخليا و غير المتجانسة ، هو أن ننظر إلى التركيبة الاجتماعية الداخلية الخاصة بها ، وهذا هو اقتراب (بوتنيام ) و تمييزه بين الرأسمال الشخصي الترابطي " bonding social capital " ورأس المال التجسيري " bridging social capital " فالاول ذا طابع حصري (exclusive) ، قد يكون أكثر انطواء و يميل إلى تعزيز الهويات الحصرية/ الخاصة ، يشمل شبكات بين الأشخاص المترابطين والمترافقين اجتماعيا في بعض السمات ، بمعنى آخر شبكات ذات علاقات حميمة (أو شخصية) تقوم بين أفراد العائلة والأصدقاء المقربين، أما الثاني أي رأس المال الاجتماعي



التجسيري فهو مشتمل (**inclusive**)، بمعنى يميل أكثر نحو الخارج ، ويشتمل على الناس عبر الانقسامات الاجتماعية المختلفة ، ممثلا لشبكات أقل حميمية ، كما في علاقات العمل ، وفي علاقات المعرف ، وأصدقاء الاصدقاء ، وكلا النوعين من رأس المال الاجتماعي لها صفات متباعدة ، فرأس المال الترابطي يخلق ولاء قوي في المجموعة، وهو جيد للعلاقات التبادلية تحديدا، ويمكن أن يوفر الموارد الاجتماعية والنفسية للفئات المهمشة ، في حين ان رأس المال التجسيري يوسع الشبكات ، ويربط المجموعات بالموارد التي يحتاجون ، والتي خلافاً لذلك قد لا يكونوا قادرين على الوصول إليها ، لذا يحاول (بوت남) تحجب الحكم على هذين النوعين من رأس المال الاجتماعي لأن كلاهما ضروري للحياة الاجتماعية ، رغم ذلك يوضح أنه بينما رأس المال التجسيري يعزز تدفقات المعلومات ، ويمكن أن يولد هويات وعلاقات تبادلية أوسع ، فإن رأس المال الترابطي قد يولد المزيد من الآثار الخارجية السلبية ، بسبب أن الولاء القوي داخل - الجماعة- غالباً ما يولد عداء قوي للجماعات الخارجية ، ولذلك ف(بوت남) يشير إلى أن مثل هكذا جانب مظلمة لرأس المال الاجتماعي ، كالتعصب والطائفية ، من الأرجح أن تكون موجودة في الحالات التي لا يكون فيها رأس المال الترابطي مقترباً برأس المال التجسيري بقدر أو باخر.<sup>١٤</sup>

تشير العديد من الدراسات في هذا المجال الى تحليل (فارشي) عن الحالة الهندية وتحديداً تحليله لأعمال الشغب بين الهنود والمسلمين في عدد من المدن الهندية ، حيث أعتبر أن الفرق الذي يأخذ في الحسبان بين السلام والعنف الطائفي يتمثل في الشبكات المحلية الموجودة مسبقاً للمشاركة المدنية بين الطائفتين ، فأينما توجد هذه الشبكات ، فإن التوترات والصراعات جرى ضبطها وإدارتها ، وأينما كانت مفقودة ، فإن الهويات الطائفية أدت لعنف مستشري ومرهق ، هذه الشبكات وفقاً له يمكن تقسيمها إلى قسمين : الأطر الجمعياتية للمشاركة " **associational forms** " ، والأشكال اليومية للمشاركة ، حيث تقوم الأطر الجمعياتية على هيكل تنظيمية ، أما الثانية فلا تتطلب إطاراً تنظيمياً ، وكلا من شكلي المشاركة ، إذا كانت بين الطائفتين ، تعزز السلام ، ولكن قدرة الأطر الجمعياتية على الصمود على



المستوى الوطني أمام "الصدمات الخارجية" - مثل تقسيم الهند في عام ١٩٤٧ ، أو هدم مسجد بابري في ايوديا في عام ١٩٩٢ من قبل المتشددين الهندوس - ، هي أعلى بكثير، وهو ما سيتند على استنتاج توصل له تجربياً من خلال تتبع سير الأحداث عبر اليات مختلفة، حيث توصل إلى أن تعزيز التواصل بين أعضاء الجماعتين الدينيتين المختلفتين، والشبكات المدنية، غالباً ما يجعل السلام على مستوى الأحياء المجاورة ممكناً، كذلك فإن المشاركة الروتينية/ النمطية تتيح للناس العمل معاً، وتشكل تنظيمات المؤقتة في أوقات التوتر كلجان سلام، لجان السلام هذه أصبحت هامة للغاية ، فهي تراقب الأحياء، تكشف الشائعات، تقدم المعلومات إلى الإدارة المحلية، وتسهل التواصل بين المجتمعات المحلية، وكانت هذه المنظمات صعبة التشكيل في المدن حين يكون الفاعل اليومي لا يتجاوز خطوط الانقسام الدينية، أو حيث يعيش الهندوس والمسلمين في أحياء معزولة جداً، بأختصار فإن التفاعل المسبق المتواصل يسمح بظهور المنظمات المناسبة لإدارة الأزمة .<sup>١٥</sup>

على صعيد آخر فإن أهمية الجمعيات تزداد على صعيد المجتمع السياسي ، فوجود الشبكات المدنية المنظمة ، عندما تكون بين الطائفتين ، لا يقتصر دورها على مواجهة الصدمات الخارجية، ولكن أيضاً تكون مقيدة للسياسيين المحليين في السلوك الاستراتيجي بتشكيل قوة تعويضية مقابلة ، فإذا ما أصر السياسيين على الاستقطاب الطائفي للهندوس والمسلمين من أجل الاستفادة الانتخابية ، فإن ذلك يمكن أن يمزق نسيج الاجتماعي إريا بتوظيف اونتك السياسيين لقوة المنظمة من المجرمين والعصابات ، على النقيض من ذلك فإن منظمات مثل النقابات العمالية ، وجمعيات رجال الأعمال، التجار، المعلمين، الأطباء، والمحامين، وعلى الأقل بعض الأحزاب السياسية ، تتكامل بشكل جماعي، ويتم إنشاء قوى تعويضية مقابلة .<sup>١٦</sup>

#### البنيانية و المجتمع السياسي :

أن التساؤل الذي يثار في هذا المجال هل ان الجمعيات الاثنية يمكن ان تسهم في السلم الأهلي والديمقراطية عبر دمج الجماعات في المجتمع عموماً، والمجتمع السياسي خصوصاً؟، وفقاً لـ(ولكوك) فإن هناك نوع من رأس المال الاجتماعي-



المؤسسي (linking) يؤشر وجود علاقة واضحة بين أداء المؤسسات السياسية وطابع الحياة المدنية<sup>١٧</sup>، فقد لاحظ الدارسون لوضع الاقليات المهاجرة في دول اوربية أن الثقة السياسية للمهاجرين في المجتمع السياسي ، فضلا عن استعدادهم للمشاركة في العملية السياسية في البلاد ، يكون أقوى بين أولئك الأفراد الذين هم أعضاء في جماعة اثنية منظمة تنظيما داخليا جيدا ، أي التي لديها شبكة كثيفة من المنظمات الاثنية ، والتي تم دمج نخبتها الاثنية في النخبة السياسية المحلية ، هؤلاء الأفراد هم سياسيا أكثر اندماجا من أولئك الذين هم أعضاء في جماعة اثنية أقل تنظيما ، حتى لو لم يملكون على الصعيد الفردي علاقات أكثر خارج مجموعتهم الإثنية ، هنا يبدو أن جماعة اثنية منظمة تنظيما جيدا ومتكاملا ، تعمل كجسر تعزيز للتكامل السياسي لأعضائها .<sup>١٨</sup>

في سياق مواز فإن الثقة الاجتماعية داخل المجتمع المحلي إذا ما تكاملت النخب، يمكن أن تتخطى إلى الثقة في المؤسسات السياسية المحلية ، ويمكن لذلك أن يحدث إما من "الأelow إلى الأعلو" و / أو من "الأعلو إلى الأelow" ، ففي المسار الصاعد "أelow إلى أعلو" يرتفع مستوى الثقة السياسية إذا كان أعضاء المجتمع الاثني قادرون على السيطرة على قادة جماعتهم الإثنية ، لذا يمكننا أن نفترض مع (فينيما) و(تييلي) بأنه كلما ارتفع مستوى مشاركة أعضاء من جماعة اثنية في الجمعيات الإثنية كلما ارتفعت ثقة الأفراد العاديين في مدراء هذه الجمعيات ، وكلما ارتفعت نوعية الديمقراطية متعددة الثقافات ، أما في المسار النازل "أعلو إلى أelow" فإن الثقة السياسية تتعزز إذا كانت النخب قادرة على توسيع الثقة الخاصة بها داخليا نحو الالتزام الأوسع بالمؤسسات السياسية من خلال شبكة من الجمعيات المتداخلة الإثنية، وهذا بالطبع في حالة ما إذا كانت تلك النخب مقتنة بأن المؤسسات السياسية فعالة ونزيهة ، بمعنى أن فعالية وكفاءة المؤسسات ترتبط بقدرتها على تحقيق المعايير المطلوبة، وهو ما يعزز الثقة بها .<sup>١٩</sup>

فضلا عن ذلك فإن افتتاح الحكومة تجاه مطالب المجموعات الإثنية يؤثر بالتأكيد على مدى الدعم للمؤسسات السياسية من قبل النخب الإثنية ، حيث أن الحكم



الرشيد بصفة عامة يعزز الثقة السياسية بين المواطنين ، وهذا ينطبق بشكل خاص على الأقليات الإثنية، لكن الثقة عادة ما تبني عن طريق قنوات اتصال وإرسال معينة مثل النخب ، مما يفيد بوجود تفاعل بين رأس المال الاجتماعي على المستوى الفردي ورأس المال الاجتماعي على مستوى الجماعة ، فالأفراد أجزاء من الشبكات وأعضاء في أي من المنظمات المتداخلة اثنيا ، أو الاحداثية الإثنية ، بكلمة أخرى فإن الترابط الداخلي لرأس المال الاجتماعي يعزز التكامل وأخيرا الديمقراطية كلما كان متصلة خارجيا بالمجتمع السياسي الشامل ، وهذا وفقا لنتائج دراسة مقارنة دولياً (باميلا باكستون) ، فقد أكدت أيضا ، أن الروابط مع الجمعيات الأخرى والمجتمع الشامل قد تتضمن النوع في خبرات وتجارب الأعضاء ، مما يساعد على دمج الجمعيات الإثنية في المجتمع ، فضلا عن ذلك فقد حلت تأثير الترابط وتجسيم رأس المال الاجتماعي على الاتجاهات الديمقراطية مع مساعدة من بيانات مسح القيم الدولي، وتوصلت الى أن أنواع معينة من الجمعيات تفعل ما هو أفضل في تعزيز الديمقراطية ، عندما تم تقسيم الجمعيات إلى نوعين باستخدام (مسح القيم الدولي/WVS)، فقد كانت الجمعيات المتنوعة ذا تأثير إيجابي قوي على الديمقراطية، في حين أن الجمعيات الأثنية لها تأثير سلبي قوي على الديمقراطية.<sup>٢٠</sup>

في سياق مواز فأن الشبكات الشخصية المتماثلة اثنيا تعزز التفاعلات الموجهة إلى الداخل، وتبادل الخبرات، والموافق، والقيم ضمن مجموعة ، أما الشبكات غير المتماثلة فتعمل ضد هكذا اتجاهات انقسامية ، و تعزز العلاقات بين المجموعات ، وبالتالي المساعدة في دمج الجماعات المختلفة والمجتمع ككل ، فقد تبين أن معرفة شخص لديه صديق من خارج الجماعة الخاصة يرتبط بموافق أكثر إيجابية بهذا الاتجاه خارج الجماعة ، أن " آثار الاتصال الممتدة" تكون ممكنة ، وأن يتعلم الافراد أن معاييرهم وعاداتهم وأساليب حياتهم ليست هي الإمكانية الوحيدة للتعامل مع العالم الاجتماعي ، إذا تم تجاوز الحدود الاجتماعية داخل الجمعيات، وبالتالي اذا تيسر وأختبر الاتصال مع الآخرين المتنوعين ، فمن المتوقع أن يؤدي ذلك الى تطوير الاعضاء المزيد من التسامح ، وغيرها من التوجهات الاجتماعية الايجابية مثل الثقة المعممة.<sup>٢١</sup>



### الاطر المؤسسية للتنوع و السلم الاهلي :-

أكدت الدراسات السابقة على السمة الليبرالية للمؤسسات ، فكلما يتم تنظيم المجتمعات الإثنية داخليا من قبل جمعيات متنوعة الارتباطات ، كلما تكاملت نخبها أكثر في هيكل السلطة الشامل ، وبدون هذه الشروط فإن رأس المال الاجتماعي الذي يمارس تأثير ضار على السلم الاهلي والديمقراطية ، وتكون الميل الاكثر احتمالا هي الاختراب أو الانفصال .

أن شكل محدد من أشكال التنظيم الجمعي "associational life" ، والتي يمكن أن تصور بذاتها كشبكة تميز بعلاقتها المحددة، تؤطر التفاعلات داخل وبين المجموعات الإثنية في ما قبل المجال السياسي ، وبالتالي فإنه يؤثر على قواعد وسلوك الاعضاء فيما يتعلق بالمجتمع السياسي الشامل ، لذا و من أجل مجتمع ديمقراطي ، وعلى الرغم من الاختلاف الأثني فان تقاطع المجموعات الأثنية أمر ضروري ، فيما إذا كانت هناك جسور بينهما والتي توصل لشعور شامل بالمجتمع السياسي .<sup>22</sup>

اما على صعيد الانظمة السياسية فعلينا أن نفرق بين الأطر المؤسسية المختلفة مع التركيبات المختلفة نتيجة لذلك في المجتمع المدني ، فلا يوجد توافق في الآراء بشأن أي أشكال الديمقراطية والمؤسسات تقوم بشكل ملموس أفضل بهذا الدور ، وبشكل أساسي هناك نموذجين متناقضين تماما من الديمقراطية تدعيان انهما الأنسب لدمج الاختلافات الأثنية ، وهما نموذجي (الأغلبية) الليبرالي والتوفيقية .

أن الأنظمة الليبرالية تتطلب مجتمع مدني مندمج نسبيا فيما يتعلق بالاثنية، أي جمعيات مختلطة داخليا، والأنظمة التوافقية تتطلب مجتمع مدني منفصل أثنيا ، لكن بشرط أن الجمعيات الأثنية على الأقل متصلة مع بعضها البعض، ونخبها مندمجة في هيكل السلطة العامة ، وهكذا، لمجتمع سياسي شامل يجب أن تكون هنالك بعض الجسور المستمرة في المجتمع المدني ، ذلك أن أساس عمل جميع الأنظمة سيتند إلى وجود بعض التماسك - الإحساس أو الشعور المجتمعي بين أعضاء المجتمع - ، ذلك أن التماسك والنسيج الاجتماعي مهمه لشرعية وكفاءة أي نظام سياسي والديمقراطيات منها على وجه الخصوص ، فالإحساس بالانتماء للمجتمع يضفي



الشرعية على النظام السياسي كتعبير عن هذا المجتمع ، ويجعل من الأسهل قبول قرارات الأغلبية، ويسهل عملية صنع القرار الجماعي من خلال ضمان استعداد الجماعات للتعاون و وجود شعور معين من التضامن ، وبالتالي دعم الديمقراطية وتعزيز السلم الأهلي .<sup>٢٣</sup>

لذا فإن الإطار المؤسسي يرتبط من جانب بديمقراطية الأغلبية ، ومن جانب آخر بالترتيبات التوافقية كأطر مؤسسية للحياة المدنية في المجتمعات المنقسمة ، لذا و فيما يتعلق بالاطار المعياري، فإن التوقعات المفترضة من قبل الليبراليين ونموذج التوافقية الديمقراطية المتعلقة بتأثير صيغة المشاركة الاثنية يجب أن تكون علاوة على ذلك متباعدة.

تستند الليبرالية على شرعيتها من خلال القبول من جميع أعضاء المجتمع السياسي، ومن ثم فإن عمليات تشكيل المجتمعات الفرعية ليست سلبية للديمقراطية إذا كانت تخدم قضية تمثيل مصالح الجماعات الثانوية التي تهمشها الثقافة السائدة ، حتى إذا ما أدى ذلك على المدى القصير إلى نتائج عكسية العاون تترتب على تماسك المجتمع السياسي الشامل ، لذا ومن هذا المنطلق تكون لدينا "الجحوب المحمية من المقاومة" ، لمساعدة الفئات المحرومة على تعزيز احترامهم لذاتهم وتحديد مصالحهم وموافقهم ، وعادة فإن معركة هذه الجماعات ضد التمييز لا تكون ناجحة إلا بشكل جماعي ، فعندما تكون علاقات القوة بين المجموعات أكثر اتساما بالمساواة، فإن هناك احتمال أكبر أن الجماعات يمكن أن تحد أو تعيد استيعاب التكاليف التي تسعى جماعات أخرى لفرضها، لأن العدالة في نهاية المطاف هي الهدف المفترض لل الليبرالية، ومثل هذه المعارك ضرورية خصوصا عندما تتدخل الانقسامات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، فكلما كانت مثل هذه المعارك تدور حول الاعتراف يتم إحضارها إلى الرأي العام، ويتم تضمين المزيد من الأفراد والجماعات المعنية ومطالبهم في الرأي العام على قدم المساواة ، كلما كانت الفرصة أكبر أن تكون هذه المعارك متحضررة ويتم تسويتها عن طريق منظور عام .<sup>٢٤</sup>



أما من ناحية النظرية التوافقية فأن التكامل السياسي يتحقق عبر مسار عابر لمشاركة المجتمعات الأثنية الامر الذي يتوقف اقلها على ما اذا كانت نخب الجمعيات الأثنية مستعدة للتعاون والاندماج في مجتمع الأغلبية من أجل التوسط لهذا التكامل ، لذا فإن المواقف التي تتخذها النخبة يجب أن تكون ممثلة لمجتمعهم الى حد معين من الهوية الجماعية ، وأن التماسك داخل الجماعة الإثنية ضروري ، ذلك أن الصراعات حول الاعتراف التي تظهر دائماً يتعين تسويتها داخل هذه المجتمعات نفسها ، وهنا فإن مدى الديمقراطية الداخلية يعد امراً حاسماً ، وأن التشاور بين النخب والقاعدة يكون ذا معنى افضل كلما يتم تنظيمها ، ومن ثم فأن الممثلين يمكن مساءلتهم وكذلك توعيتهم بالمتغيرات المعنية ، وعلاوة على ذلك فإن هذه الروابط يمكن أن تقدم فقط مقرب إلى علاقاتهم الضعيفة بالمجتمعات الفرعية الأخرى، وبالتالي تعمل كتجسير إذا كانوا على اتصال جيد بجمهورهم الانتخابي ، ففي مجتمع متعدد الأعراق ودون علاقات عبر الحدود الإثنية لا يتعزز شعور شامل بالمجتمع ، وعلى العكس من ذلك فإن الولايات الإثنية قد توظف من اجل مصالح خاصة على حساب استمرار وجود المجتمع السياسي الشامل، ففي هكذا سياق غالباً ما يتم اغراء السياسيين للعب " البطاقة الإثنية " وتحريض الجماعات ضد بعضها البعض، والدخول أخيراً إلى حلقة

<sup>٢٥</sup> مفرغة من أشكال العنف في إدارة الصراع .

#### السلم الاهلي والتنوع في النظم الانتقالية :-

ان الموجة الثالثة للديمقراطية عزت الامال بعالم أكثر سلماً ، ذلك أن أطروحة السلم الديمقراطي تشير إلى أن انتشار الديمقراطية سوف يعزز الانخراط في مستوى الحروب بين الدول، على الأقل حالماً يتم التغلب على الآثار المقلقة للفترة الانتقالية، ولكن السؤال الذي يبرز هنا هل أن الدمقراطية او التحول الى الديمقراطية يؤدي أيضاً إلى السلم الاهلي؟ ، تشير العديد من الابحاث التي ستتناول بعضها أن نوع النظام او مستوى الديمقراطية ترتبط بالصراع الداخلي، وتركز جزء كبير من الابحاث على نتيجة أن الانظمة المركبة (الأنظمة الوسيطة بين الديمقراطية وحكم الفرد) تبدو أكثر ميلاً للصراع الاهلي من أي نموذج متطرف .<sup>٢٦</sup>



يتفق عدد من الباحثين على أن الطريق إلى الديمقراطية معقد ويمكن أن يتميز بالعنف الداخلي وحتى انهيار الدولة ، فالدول الاستبدادية لا تصبح ديمocrاتيات راسخة وناضجة بين عشية وضحاها ، وعادة ما يمر هذا المسار من خلال التحول المضطرب ، الذي تختلط فيه السياسات الجماهيرية مع سياسة النخبة السلطوية بطريقة مضطربة ، فالتغيير السياسي يقوض تمسك المؤسسات السياسية ويزيد من خطر نشوب حرب أهلية، كما ذكر عدد من العلماء<sup>٢٧</sup>.

فالأنظمة شبه الديمقراطية التي تمتلك التناقضات الكامنة نتيجة لكونها ليست ديمocrاتية ولا استبدادية، تحديداً شبه الديمقراطيات المفتوحة جزئياً لكن القمعية إلى حد ما، هو مزيج يدفع إلى الاحتجاج والتمرد، وغيره من أشكال العنف الأهلي ، ذلك أن القمع يؤدي إلى المظالم التي تحفز المجموعات لاتخاذ الإجراءات المقابلة ، والانفتاح يسمح لهم بالتنظيم والمشاركة في نشاطات ضد النظام ، هذا التناقض المؤسسي مجرد مستوى من التناحر السياسي الذي يرتبط بالصراع الأهلي .<sup>٢٨</sup>

أن العنف السياسي كثيراً ما يقترن مع التحول إلى الديمقراطية/ الدمقراطية ، ومثل هذه التغييرات من غير المرجح أن تحدث من دون صراع خطير، خصوصاً في البلدان ذات الأقليات الإثنية المختلفة ، فالجماعات الأثنية تمتلك فرصاً كبيرة للتعبئة في مرحلة اللبرلة/ التحول الليبرالي للأنظمة الاستبدادية ، ذلك أن هذه النظم عادة ما تفتقر إلى الموارد المؤسسية للوصول إلى أنواع من التكيف التموذجي للديمقراطية الراسخة ، فعندما تنهار التسلطية وتبعها جهود غير فعالة لإقامة الديمقراطية، فإن الفترة الانقالية من الفوضى النسبية تكون مأوية للقادة الأثنين أو الأيديولوجيين الذين يريدون تنظيم التمرد ، ومن الناحية النظرية ، فإن ترسیخ الديمقراطية يمكن أن يحدث في أي نقطة في سلسلة الاستبداد – الديمقراطية ، الا أن تلك النظم وفي أي طرف من السلسة يمكن أن تتقدم أو أن لا تتقدم .<sup>٢٩</sup>

في هذا السياق أظهرت الدراسات أن وجود جماعة الأغلبية الواحدة ، أي حيث تشكل أكبر جماعة في المجتمع ما بين ٤٥%-٥٠% من السكان ، يعتبر مشكلة خاصة ، فالأغلبية المسيطرة غالباً ما تمثل لقمع الأقليات ، وتشكيل حكومة من الأغلبية ،



وحتى إذا ما تم انتخابها ديمقراطيا ، فإنها لاتعد بالضرورة شرعية من قبل الأقلية ، في المقابل، فإن وجود مجموعتين من نفس الحجم تقريرا يبدو أفتراضاً أفضل من الحالة الأولى ، فقد أعتقد بعض الباحثين أن مثل هذا التوازن النسبي يفضي إلى ترتيبات التوافقية، بينما يربط البعض الآخر من الباحثين هذه التركيبة مع خطر الاستقطاب، فالاستقطاب بوصفه منزلة بين المنزليتين من عدم التجانس يشكل أعلى درجة من المخاطر، ووفقاً لهذا الرأي، ينخفض مستوى مخاطر الصراع في الحالتين المعاكستين، أي في حالة المجتمعات المتتجانسة للغاية، وغير المتتجانسة إلى حد كبير، ففي مجتمعات مجرأة للغاية، فإن الجماعات تكون أكثر ميلاً إلى بناء تحالفات من مواجهة بعضها البعض .<sup>٣٠</sup>

وفيما يتعلق بالتجانس الثاني، يذهب الرأي إلى أن الجماعات الأثنية هي في الأساس فئات محايدة، ذلك أن الأفراد ينتمون إليها بالولادة، الا أن الوعي الثاني "ethnicity" يمثل عاملاً مركزاً في تحويل الجماعات الإثنية إلى بعد السياسي ، بمعنى أن الانتماء إلى جماعة إثنية معينة يتتحول نتيجة الوعي الثاني إلى الهوية الثقافية ، وأخيراً إلى الهوية السياسية ، في هذا السياق ذكر (تيلي) أن الديمقراطية يمكنها البقاء على قيد الحياة في مواجهة عدم المساواة الاقتصادية ، طالما أنها لم توزع الحقوق والواجبات السياسية على الانقسامات التي تفصل الجماعات المختلفة أثنيا ، حيث يأخذ التباين الاقتصادي شكل الانشقاقات الميسية، وهذا النوع من التمايز يحتمل أن يقوض تماسك المجتمعات السياسية ، فديناميات التسييس تحيلنا مرة أخرى إلى الصلة بين الهياكل ، والجهات الفاعلة ، والعمل الجماعي ، فالنزاعات لا تندلع تلقائياً بمجرد ظروف هيكلية معينة ، مثل درجة معينة من عدم التجانس ، ولكنها تنشأ عن التخطيط الذي تنظمه الجهات السياسية الفاعلة .<sup>٣١</sup>

أن عدم التجانس الثاني لا يمنع أساساً الديمقراطية ، ولكن بعض الشكوك حول نجاح تعزيز الديمقراطية ، كما يمكن استخلاصه من حقيقة أن أعلى الانقسامات الإثنية وأعلى الاستقطاب الثاني لوحظ بين الديمقراطيات الفاشلة ، ففي المجتمعات المنقسمة - لا سيما في بيئه ما بعد الصراع - فإن المشاركة السياسية التنافسية في



كثير من الأحيان تعمل جنبا إلى جنب مع الانقسامات الأثنية (أو غيرها) ، والتي قد تعيق تعزيز الديمقراطية ، ولكن فقط في تلك الحالات التي تم فيها تسييس الانقسامات على أساس الهوية ، وتصاعدت إلى صراع عنيف أنعكس سلبا على التجانس ، فمن غير المرجح أن ينجح الانتقال الديمقراطي أو تعزيز الديمقراطية في تلك الدول .<sup>٣٢</sup>

أن ما تقدم يؤكد إمكانات الجهات الفاعلة أو الفاعلين، خاصة المجموعات التي تمثل مصلحة فضيل معين في مجتمع غير متجانس، للتأثير على مسار التحول الديمقراطي، فعدم التجانس في حد ذاته لا يمكن أن يفسر تصعيداً في الصراع ، وليس من المرجح أن يؤثر بشكل مباشر على الانتقال إلى الديمقراطي أو إخفاق الديمقراطي أيضا لاسيما في الحالة التي يكون فيها الحد الأدنى الضروري من المتطلبات الاقتصادية والثقافية والهيكلية للديمقراطية متاحاً ، ولكن هذه العوامل مع ذلك لم تكن مؤثرة بما فيه الكفاية لضمان قوة واستدامة الديمقراطية ، فالجهات الفاعلة ، والاستراتيجيات السياسية، والتحالفات ، والقرارات ذات الصلة ، يمكن أن تعيش للغاية عن الفجوة بين الظروف الهيكلية الضرورية أو الكافية ، ومع ذلك ، يمكن أن تقوم الجهات الفاعلة وكذلك المفسدين "spoilers" بتفويض عملية التحول الديمقراطي الجارية عندما تقرر أن تؤكّد على تعزيز، ومؤسسة ، وتسييس عدم التجانس ، لذلك علينا أن نتساءل عن المؤسسات والإجراءات والجهات الفاعلة التي يمكن استخدامها لاستيعاب التباين، من أجل منعها من أن تصبح مسيسة وتمتنع الطريق نحو الديمقراطية أو تطعن في الديمقراطية السلمية ، وفي هذا السياق يبرز مفهوم التضمين "inclusion" الذي يشير في أوسع معنى إلى الاندماج القانوني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي لجميع المواطنين أو حتى السكان الذين يعيشون في إقليم الدولة ، هذا إذا ما أخذنا المفهوم في سياق الديمقراطيات الغربية المتقدمة ، لكن الاطار الضيق يرتبط فقط بالقواعد القانونية والمعايير السياسية للدستور، والإجراءات والمؤسسات السياسية، ووقفا لهذا التعريف الضيق، ينبغي لهذه الهياكل توفير الضمان المؤسسي الذي يمنع حدوث التمييز القانوني و السياسي أو الاستبعاد .<sup>٣٣</sup>



تقدم الأديبيات المتخصصة عدة طرق للديمقراطيات للتعامل مع المطالبات بالهوية ، والمطالب السياسية للأقلية الاثنية ، والتي تشمل الاستيعاب الشفافي واللغوي ، وذلك بمنح وتطبيق حقوق متساوية ، أو منح حقوق مجموعة خاصة للأقلية الاثنية ، أو البدء بـ / أو توسيع تفويض الصالحيات الحكومية، في هذا السياق لا يقتصر (جاك سنайдر) في تحليله على الديمقراطيات الراسخة فقط ، إنما ركز كذلك على الأنظمة الانتقالية ، فقد صنف السياسات لإدارة المجتمعات الديمقراطية المنقسمة أثنيا على طول اثنين من المحاور المتتقاطعة ، اعتمادا على ما إذا كان الحل يفصل أو يدمج الجماعات ، وعما إذا كان يمثل استرضاء أو قمع مطالبهم ، فالحلول القمعية مثل الاستيعاب القسري، نظام "السيطرة" الاثني ، أو طرد الأقلية ، حلول ليست قابلة للحياة في الديمقراطيات ، أما حلول الاسترضاء فتشمل ، التكامل عن طريق منح حقوق متساوية، والتعددية الثقافية، من خلال منح حقوق مجموعة خاصة للأقلية ، والفيدرالية الاثنية أو الحكم الذاتي ، وهو خلاف ما ذهب له الفلاسفة الليبراليين والدستوريين الذين أصروا على أن التكامل في الديمقراطيات يعني أساسا المساواة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات، فكل فرد الحق في المساواة وفرصة لتعزيز آرائه وهوبيته الثقافية طالما أنها لا تتعارض مع حق الآخرين في ذلك ، بغض النظر عن الاثنية والثقافة، أو الدين، ذلك أن الدين والثقافة ابعدت تاريخيا ووضعت ضمن المجال الخاص، من أجل تسهيل التعاون والتعايش السياسي من وجهة النظر هذه .<sup>٣٤</sup>

أما دعاة وممثلي الأثنيه واللغوية، والأقليات الدينية ، فإنهم يعارضون وجهة النظر الليبرالية هذه، وهم يجادلون بأن المساواة في الحقوق الرسمية ليست كافية لـ"الأقليات المحرومة هيكلية" لممارسة هذه الحقوق كما الأغلبية، وأنهم - الأقليات - بحاجة إلى مجموعة حقوق إضافية من أجل الحفاظ على هويتهم، ولكي تناح لهم نفس الفرص الممتاحة للأغلبية، حيث يجب أن تزال القيود التي لم تكن الأقليات مسؤولة عنها، حتى يمكن أن تتحقق نفس القدر من الحرية والمساواة التي تتمتع الأغلبية بها فعلا ، عليه فقد حدد (ويل كمليكا) ثلاثة أنواع مختلفة من حقوق الجماعة ، وهي حقوق التعدد الاثني "polyethnic rights" ، وحقوق التمثيل الخاصة ، وحقوق الحكم



الذاتي ، تعني حقوق التعدد الاثني اعطاء اعفاء محدد من قوانين وواجبات معينة تضر بالاقليات او منحهم حقوق اضافية ، مثل ما يتعلق بأزياء خاصة ، و توفير الحقوق الثقافية إضافية لتدريس لغات الأقليات والأديان ، أما حقوق التمثيل الخاص في المؤسسات فتشمل مثلا الكوتا في البرلمان أو الانظمة الانتخابية أو في السلطة التنفيذية ، كما في الديمقراطية التوافقية لليهار特 .<sup>٣٥</sup>

نخلص مما تقدم أن تعزيز الهوية الثقافية دون الأخذ في الاعتبار ضرورة التماسك الاجتماعي والسياسي للمجتمع يمكن أن يؤدي إلى انقسامات عميقة الجذور، الانفصال أو حتى الحروب الأهلية، خاصة إذا تزامنت الانشقاقات على أساس الهوية مع الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية ، وبالتالي، فإن الانظمة الديمقراطية يجب أن توازن بين مطالبات التنوع الشفافي مع القدر اللازم من الهوية المشتركة والانتماء للمجتمع السياسي .

#### الخاتمة :-

أن أساس عمل جميع الانظمة، يجب أن يتضمن قدرًا من الإحساس بالانتماء للمجتمع يضفي الشرعية على النظام السياسي كتعبير عن هذا المجتمع، وهكذا في الديمقراطية، التي تقوم على الاعتراف المتبادل سياسيا بالمساواة والحرية " المساواة الجوهرية "، وهي متطلبات تغدو أكثر الحاحا في المجتمعات الأكثر تنوعا ، والأقل تجانساً ، والأنظمة التي تمر بمراحل أنتقالية ، وفي العقود الأخيرة كان هناك انتشار لاتجاه أن قواعد وسلوك الديمقراطية يجب أن تعزز داخل المجتمع المدني ، هذا التوجه المعياري المتمثل في مفهوم رأس المال الاجتماعي ، يمكن قياسه من خلال عدة مؤشرات ، أهمها مدى التجانس و الثقة المعممة بوصفه المؤشر الأكثر تطابقا في وجود المجتمع، ويجعل من الاسهل قبول القرارات السياسية ، وكذا عملية صنع القرار الجماعي من خلال ضمان استعداد المواطنين للتعاون وشعور معين من التضامن ، في هذا السياق فإن مصطلح "السلم الأهلي" ، في هذه الورقة ، يركز على الحالة المعاكسة للصراع الاثني الذي يحدث بين مواطني المجتمع السياسي بسبب التنوع غير المتجانس



والافتقار لموارد الانسجام والثقة المتبادلة ، هذه الصراعات تشمل ليس فقط الصراعات الممتدة، الصراعات العنيفة على المدى الطويل ، ولكن أيضا التوترات وتضارب المصالح والأفكار أو الأشخاص على المدى القصير، وهي بالطبع منتشرة في كل مكان وفي أي مجتمع ، ولكن أي عملية سياسية فاعلة يجب أن تضمن حل النزاعات السياسية بالوسائل غير العنيفة .

## ABSTRACT

**Diversity and civil peace in the frameworks of democracy /  
networks and institutions**

**Dr. Muntasser Majeed Hameed**

**Assistant Professor, Branch of Political Systems**

**College of Political Science - University of Baghdad**

The phenomenon of social diversity heterogeneous is considered one of the challenges that facing democratic societies or the societies that undergoing democratic transition, which effectively participates in threatening the stability and the civil peace, as well as stimulates on the ethnic conflicts, despite the fact that diversity is considered a natural phenomenon that almost devoid that no community or country free of them in the world.. it is worthy to mention that social cohesion in the light of the democratic frameworks is required , the democratic values being part of the foundations of the political community, which demands for democracy not to be limited on procedural requirements, such as elections, as are considered the overall institutionalization of the principles of democracy, which represent a sense of community, which legitimizes the political system as an expression of this society, and promotes harmony and the civil peace , as well. , in this context actually, the current research is concerned in studying the values , the producing ties, the standards and reinforced indicators for the state of homogeneity and cohesion at the level of groups and the actors, so as to build and create the capacity to pursue collective aims through mutual cooperation , gathering of resources, and reducing costs, through networks, and rules of conduct ,the included trust along the social links (institutionalized or semi-institutionalized).



(\*) يمكن تعريف "التنوع" بطرق مختلفة ألا اننا نشير هنا إلى اشتراك أنواع مختلفة من الناس (على سبيل المثال، اناس من جنس ، أو عرق ، أو ثقافة مختلفة ) في جماعة أو رابطة اجتماعية .

- <sup>1</sup> [https://en.wikipedia.org/wiki/List\\_of\\_countries\\_and\\_dependencies\\_by\\_population](https://en.wikipedia.org/wiki/List_of_countries_and_dependencies_by_population)
- <sup>2</sup> Clare Mar-Molinero and Miranda Stewart,(eds.), Globalization and language in the Spanish-speaking world: macro and micro perspectives (Great Britain: Palgrave Macmillan, 2006), p.48.
- <sup>3</sup> [https://en.wikipedia.org/wiki/List\\_of\\_countries\\_and\\_dependencies\\_by\\_population](https://en.wikipedia.org/wiki/List_of_countries_and_dependencies_by_population)
- <sup>4</sup> James D. Fearon, Ethnic and Cultural Diversity by Country , Journal of Economic Growth, Vol. 8, No. 2 (Jun., 2003), p.205.
- <sup>5</sup> Pamela Paxton, Social Capital and Democracy: An Interdependent Relationship, American Sociological Review, Vol. 67, No. 2 (Apr.,2002), p.p.254-277.
- <sup>6</sup> Partha Dasgupta and Ismail Serageldin,(eds.), SocialCapital : A Multifaceted Perspective ( Washington DC: World Bank,1999),p.327.
- <sup>7</sup> Robert D.Putnam, Robert Leonardi, and Raffaella Y. Nanetti, Making Democracy Work: Civic Traditions in Modern Italy,( Princeton, Princeton University Press, 1993 ),p.36.
- <sup>8</sup> Nan Lin, Building a Network Theory of Social Capital, in Ronald Burt et al.(eds.) ,Social capital theory and research, ( New York: Aldine de Gruyter, 2001),p.p.12-20.
- <sup>9</sup> Mark E.Warren, Democracy and Association,( Princeton/ Oxford Princeton University Press,2001 ), p.40.
- <sup>10</sup> Gabriel Almond and Sidney Verba, The Civic Culture,( Princeton, Princeton University Press,1963 ), p.298.
- <sup>11</sup> Pamela Paxton, Is Social Capital Declining in the United States? A Multiple Indicator Assessment, American Journal of Sociology, Vol. 105, No. 1 (July 1999),p.p.107-117.
- <sup>12</sup> Richard Rose and Craig Weller, What does social capital add to democratic values, In Gabriel Badescu and Eric M Uslaner (eds.), Social Capital and the Transition to Democracy, ( London and New York, Routledge,2003 ), P.215.
- <sup>13</sup> Kathleen M. Dowley and Brian D. Silver, Social capital, ethnicity and support for democracy in the postcommunist states, In Gabriel Badescu and Eric M Uslaner(eds.), Social Capital and the Transition to Democracy, ( London and New York, Routledge,2003 ), p.117.
- <sup>14</sup> Robert Putnam, Bowling Alone. The Collapse and Revival of American Community,( New York , Simon and Schuster, 2000), p.p.22-23.
- <sup>15</sup> Ashutosh Varshney ,Ethnic Conflict and Civic Life: Hindus and Muslims in India, ( Yale University Press, New Haven , 2002),p.p.6 -10.
- <sup>16</sup> Ashutosh Varshney ,op.cit, p.11.
- <sup>17</sup> Michael Woolcock . The Place of social capital in understanding social and economic outcomes, Canadian Journal of Policy Research, vol.2,no. 1, (Spring 2001) ,p. 12.
- <sup>18</sup> Meindert Fennema and Jean Tillie, Political Participation and Political Trust in a Multicultural Democracy: Civic communities and ethnic networks in Amsterdam, Journal of Ethnic and Migration Studies, Vol.25,No. 4, (1999),p.p.723-725.
- <sup>19</sup> Meindert Fennema and Jean Tillie, Social Capital in Multicultural Societies, in Dario Castiglione et al. (eds.) ,Handbook of Social Capital, (Oxford, Oxford University Press Inc., 2008 ),p.p.360-365.



- <sup>20</sup> Pamela Paxton, Social Capital and Democracy: An Interdependent Relationship, op.cit., p.272.
- <sup>21</sup> Ibid.p.259.
- <sup>22</sup> Mustafa Emirbayer and Jeff Goodwin, Network Analysis, Culture, and the Problem of Agency, American Journal of Sociology, Vol.99, No.6, (May,1994 ), p.1417.
- <sup>23</sup> David Easton, A systems analysis of political life, (Chicago, University of Chicago Press, 1979).p167.
- <sup>24</sup> Nancy L. Rosenblum, Membership and Morals: The Personal Uses of Pluralism in America, ( Princeton, Princeton University Press, 1998 ) .p.329.
- <sup>25</sup> Avigail Eisenberg and Jeff Spinner-Halev (eds.) , Minorities within Minorities: Equality, Rights and Diversity, (Cambridge, Cambridge University Press,2005).p.204.
- <sup>26</sup> Michael D. Ward and Kristian S. Gleditsch, Democratizing for Peace, American Political Science Review,Vol. 92, No.1, (March,1998),p.p. 53-56.
- <sup>27</sup> Yossi Shain and Juan J. Linz . Between States: Interim Governments and Democratic Transitions.( Cambridge, Cambridge University Press,1995)p.143.
- <sup>28</sup> Ronald A.Francisco, The Relationship between Coercion and Protest: An Empirical Evaluation in Three Coercive States, Journal of Conflict Resolution,Vol. 39, No.2, (June,1995),p. 263.
- <sup>29</sup> Ted Robert Gurr, Why Minorities Rebel: A Global Analysis of Communal Mobilization and Conflict since 1945,International Political Science Review, Vol.14, No.2,(Apr.,1993 ),p.p.163.
- <sup>30</sup> Jose G Montalvo and Marta Reynal-Querol,: Ethnic Polarization, Potential Conflict, and Civil Wars, American Economic Review,Vol. 95, No.3, (June,2005), p.p.796–816.
- <sup>31</sup> Charles Tilly , Democracy, (Cambridge, Cambridge University Press,2007),p.109.
- <sup>32</sup> Monty G. Marshall, Ted Robert Gurr, and Barbara Harff , Political Instability Task Force Problem Set: Internal Wars and Failures of Governance, 1955–2008, (Center for Global Policy, George Mason University,2009)  
<http://globalpolicy.gmu.edu/pitf/pitfcode.htm> (accessed November 3, 2016).
- <sup>33</sup> Christian Houle, Inequality and Democracy. Why Inequality Harms Consolidation but Does Not Affect Democratization, World Politics,Vol. 61, No. 4,( October, 2009),p.p. 599–600.
- <sup>34</sup> Richard Bellamy, Rethinking Liberalism, (London and New York, Pinter,2000),p.p.187-201.
- <sup>35</sup> Will Kymlicka, Multicultural Citizenship: A Liberal Theory of Minority Rights,( Oxford, Oxford University Press, 1995),.p.p.27-78.

